

قانون القومية

سلمى عرّاف - بيكر*

قانون القومية ومحاولة نزع الصفة
الرسمية عن اللغة العربية في إسرائيل

ليست هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها اللغة العربية في إسرائيل لمحاولة تجريدها من صفتها الرسمية. فقد بدأت مثل هذه "المناورات" في أوائل خمسينيات القرن المنصرم، عندما كانت العربية تمثل لسان الأغلبية الفلسطينية في فلسطين، وها هي تتعرض مجدداً لمحاولة أخرى عبر مسألة تشريع قانون القومية الذي يتضمن نزع الصفة الرسمية عنها من منطلق أيديولوجي، وفرض الهوية اليهودية من خلال هيمنة اللغة العبرية كممثل لقومية إسرائيل وسيادتها.

كلمات مفتاح: قانون القومية؛ سياسة اللغة؛ مكانة اللغة العربية في إسرائيل؛ التأثير اللغوي - الاجتماعي لسياسات الدولة العرقية.

قانون القومية

ينص القانون على أن "دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، ويؤكد "العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرضه"، مثلما ورد في نص "وثيقة الاستقلال" و"قانون العودة". وتتضمن بنود القانون أن أحقية تقرير المصير، والتعبير عن الهوية، والتماهي مع الرموز القومية، تقتصر فقط على اليهود، بحيث تكون العبرية هي اللغة الرئيسية

تركز هذه المقالة على الجانب اللغوي - الاجتماعي لمشروع تثبيت الصبغة اليهودية على فلسطين من خلال إلقاء الضوء على وضع اللغة العربية محلياً، في مقابل العبرية كرمز من رموز "يهودية وصهيونية" الدولة، مثلما تؤكد بنود قانون القومية. فم منذ قيام إسرائيل أصبحت اللغة العربية مهمشة، وصفة الرسمية عليها مجرد صفة "رمزية"، الأمر الذي يعكس تهميش مكانة المواطنين العرب وإخضاعهم لسياسات مفروضة عليهم.

* دكتوراه في علم اللسانيات الاجتماعية - سياسات اللغة والتعليم، وباحثة مستقلة ومترجمة من وإلى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والعبرية.

البلاد، وهي أيضاً اللغات القومية، علاوة على لغة "الرومانتش". وقد مُنحت هذه الأخيرة مكانة قومية لتأكيد المساواة تجاه جميع السكان الأصليين في مقاطعاتهم، لكنها لم تُمنح صفة اللغة الرسمية، ولا تمتلك أي ضمانات في الحكومة أو الإدارة أو التعليم العالي أو المحاكم.

في إسرائيل، لا يمكن تصور مثل هذا السيناريو لأنها لم تعترف بالعرب "أقلية قومية"، إذ إن اعترافاً كهذا يعني أن المواطنين العرب هم أصليون على هذه الأرض، الأمر الذي يتناقض مع الرواية الصهيونية. لذلك، مع قيام إسرائيل، فُرضت الجنسية الإسرائيلية على الفلسطينيين الذين بقوا على أرضهم، وأدرجوا رسمياً في خانة "أقلية"، وتم الإبقاء على صفة الرسمية على اللغة العربية إلى جانب العبرية. ووفقاً للقانون الإسرائيلي، فإن اللغة العبرية وحدها هي التي تُعتبر اللغة القومية للبلد، والتي تتمتع بالامتيازات كافة. وبما أن اللغة الرسمية هي مسألة دولة (سلطة)، فإن مركزها عرضة للتغيير بحدوث تغييرات على المستوى القومي والرسمي. ومع ذلك، ليس كافياً إعلان أكثر من لغة على أنها رسمية، بل يجب الكشف عن حدود هذه الصفة، أي من خلال ما ينص عليه القانون في مقابل الممارسات الفعلية على الأرض. وما يحدث للعربية في إسرائيل في مقابل العبرية، والإنجليزية على سبيل المقارنة، يصور لنا مثل هذا النموذج.

الوضع القانوني في مقابل الوضع

التطبيقي

قانونياً، تحظى اللغة العربية بالصفة الرسمية إلى جانب العبرية، وهذا بموجب ما

والوحيدة للدولة، بينما تُلقى العربية كلغة رسمية وتصبح ثانوية، مع منحها مكانة خاصة وضمناً للناطقين بها بالحصول على خدمات الدولة بلغتهم¹.

يرفض المواطنون العرب مشروع القانون لأنه يهدف إلى إلغاء الهوية العربية والحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني، ويؤسس لفوقية قومية لليهود بالقاعدة الدستورية للتشريعات في إسرائيل، مع تهيمش وإقصاء المكانة القانونية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وحرمانهم من أي امتيازات تشريعية.

مفهوم "اللغة الرسمية"

يرتبط المعنى المحدد للمصطلح "رسمي" ("رسمي" باللفظة العبرية) بتعريف المؤسسات الحكومية للمصطلح نفسه، وهو عادة ما يشير إلى أي شيء ذي طابع دولة ويحمل ختمها. فاللغة الرسمية هي لغة تستخدمها الحكومة وترفع من شأنها سلطة الدولة. وبهذا المفهوم، فإنها لغة تبادل الاتصال الداخلي من وإلى الحكومة، كما أنها لغة الشؤون القضائية والإدارية، وهي تلك التي تمثل الحكومة والدولة بالنسبة إلى المواطنين. ولذلك تُعتبر اللغة الرسمية ذات أهمية للدولة ومؤسساتها، وخصوصاً إذا كانت تمثل اللغة القومية في الوقت ذاته².

يُفهم من ذلك أنه ليس بالضرورة أن تكون اللغة الرسمية هي لغة البلد القومية، ويمكن القول إن العكس جائز أيضاً. ففي أميركا مثلاً، قد يُفاجأ المرء بعدم وجود لغة رسمية للبلد على الإطلاق، لأن الدستور لا يعرّف ولا يشير إلى الإنجليزية كلغة البلد الرسمية. وفي سويسرا تُعتبر الألمانية والفرنسية والإيطالية اللغات الرسمية لتلك

كان سائداً منذ الانتداب البريطاني على فلسطين.

فمنذ صدور "قرار في الإقليم عام ١٩٢٢"، جرى الاعتراف بالإنجليزية والعربية والعبرية كلغات البلد الرسمية. وتحدد "الفقرة ٨٢ من إعلان الملك" (أي القانون الرسمي للبلد) "في مجلس فلسطين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢"، الوضع القانوني لهذه اللغات على النحو التالي:

تُنشر جميع الأوامر والإشعارات الرسمية والأشكال الرسمية للحكومة، وجميع الإشعارات الرسمية للسلطات والبلديات المحلية، في المناطق التي تحدّد بأمر من المفوض السامي باللغات الإنجليزية والعربية والعبرية. ويمكن استخدام اللغات الثلاث في الحوارات والمناقشات في المجلس التشريعي، وهي تخضع لأي أنظمة تُصنع من وقت إلى آخر، في المكاتب الحكومية والمحاكم.^٦

عند إنشاء إسرائيل في سنة ١٩٤٨، ظلّت جميع قوانين وأنظمة الانتداب البريطاني سارية المفعول إلى أن تم تعديلها. وأحد القوانين الذي وقع التعديل عليه تحديداً كان ذلك المتعلق باللغات الرسمية، فقد فقدت الإنجليزية مكانتها الرسمية، بينما بقيت العبرية والعربية محافظتين عليها.

خلال سنتي ١٩٥٢ و١٩٨٠، جرت محاولتان لنزع الصفة الرسمية عن اللغة العربية، إذ قامت أحزاب المعارضة اليمينية في الكنيست بالطعن بالمساواة بين العبرية والعربية، مطالبة بمنح هذه الصفة للغة

العبرية بشكل حصري، لكن تم إفشال هاتين المحاولتين في نهاية المطاف.^٤

إن فشل المحاولتين لم يعن أن اللغة العربية مُنحت منزلة مساوية للعبرية فعلياً، وهو ما يتجلى بشكل واضح في نصوص قانونين على الأقل: أولاً، "قانون الجنسية لعام ١٩٥٢ (بند ٥ أ)"، والذي يتطلب معرفة اللغة العبرية من أجل التجنس، بينما لا يتطلب معرفة اللغة العربية؛ ثانياً، "قانون الحمامة لعام ١٩٦٢ (بند ٣/٢٦)"، والذي يتطلب معرفة العبرية فقط من أجل التسجيل كمتدرب لدى مكتب محاماة.^٥ وهنا نجد أن ثمة خرقاً واضحاً للقانون المعلن الذي ينص على مساواة العربية بالعبرية كلغات رسمية. ويظهر أن استعمال "لغة رسمية" في

السياق الإسرائيلي أمر بعيد عن الوضوح في كثير من الحالات. فمثلاً تظهر اللغات الثلاث على العملة والنقد والطابع البريدية وغيرها، لكن القوانين تُسنّ وتُنشر بالعبرية، كما أن قرارات المحاكم تُكتب بالعبرية، ولا تُترجم إلى الإنجليزية والعربية إلا بشكل متأخر. وتنص "المادة ٢٤ من قانون الترجمة

(١٩٨١)" على أن الصيغة الملزمة لأي قانون هي الصيغة التي صدر بها القانون، ولذلك، فإن النسخة الملزمة من القوانين التي أقرّها الكنيست هي النسخة العبرية.^٦ غير أنه يُسمح باستعمال العربية في الكنيست، في المحاكم، وفي المراسلات مع المكاتب الحكومية، لكن ليس هناك التزام قانوني باستخدام اللغة العربية في هذه المكاتب، وإنما هناك فقط إذن بالقيام بذلك.

ويشكل عدم وجود تشريع قاطع بشأن هذا الموضوع مرجعية لسلك الوزارات الحكومية، فتقوم بنشر جميع المواد بالعبرية للجمهور،

وإشارات الطرق المستعملة في الأحياء اليهودية والطرق الرئيسية، وعدم ظهورها إلا عند الاقتراب من المناطق الأهلة بالعرب، وحتى هذا لا يكون دائماً بشكل متسق. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الممارسات لا يزال قائماً إلى الآن، علاوة على أن أسماء القرى والمدن العربية كثيراً ما تُكتب بالحرف العربي، لكن باللفظ العبري لهذه الأسماء (مثلاً، "عكو" بدلاً من "عكا")، الأمر الذي يساهم في نشر الأسماء العبرية بشكل مكثف.^٨ ولا ننسى طبعاً عمليات النحت المستمرة لآلاف الأسماء والمواقع والمعالم الجغرافية والبيئية وتغييرها من عربية إلى عبرية مثلما أوضحت البحوث التي قام بها الدكتور شكري عرّاف، المتخصص بتاريخ الشرق الأوسط، والباحث في الجذور الفلسطينية. فدراساته تبين أن مجموع المواقع الفلسطينية التي جرت "عبرنتها" على مدى نحو ١٢٥ عاماً بلغ ٧٠٠٠ موقع، منها أكثر من ٥٠٠٠ موقع جغرافي، وعدة مئات من الأسماء التاريخية، وأكثر من ١٠٠٠ اسم للمستعمرات، وهذا كله على يد لجنة كانت الوكالة اليهودية قد ألفتها في سنة ١٩٢٢ لهذه الغاية. وهي تضم حالياً ٢٤ عضواً من العلماء اليهود في شتى الاختصاصات، كما تشمل ممثلين عن بعض الوزارات المعنية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، والجيش الإسرائيلي.^٩

لقد شهد السكان العرب الفلسطينيون الذين عايشوا أحداث النكبة، عملية "العبرنة" لأسماء القرى والمدن العربية التي تم تهويدها، أما الأجيال الجديدة فلا تعرف كثيراً عن ذلك. وهذا التفاوت له أبعاده من حيث التشويش على الذاكرة الجماعية والامتداد الفلسطيني في البلد.

وكل مكتب حكومي يقرر ما هو "ملائم".^٧ من وجهة نظر قانونية، تُعتبر اللغة العربية رسمية، لكنها من ناحية تطبيقية ليست ذات مكانة مشرفة على أرض الواقع. فحتى بالمقارنة مع الإنجليزية التي فقدت مكانتها كلغة رسمية، نرى أن العربية أقل احتراماً منها ولا تتمتع بالـ "برستيج" نفسه الذي تحظى به الإنجليزية. فهذه الأخيرة تُستعمل على نطاق أوسع بشكل رسمي أو غير رسمي في إسرائيل، لا بل إنها تضع المتكلمين بها ضمن إطار ثقافي واجتماعي يُنظر إليه كأكثر ارتقاء.

هناك إذاً فجوة بين الوضع القانوني والواقع، ومن غير المتوقع أن تضيق هذه الفجوة، ولا سيما أن إسرائيل ليس لديها دستور مكتوب ينص على حقوق متساوية لجميع مواطنيها.

إن مسألة اللغة الرسمية في إسرائيل ليست قضية لغوية - اجتماعية في المقام الأول، وإنما هي قضية أيديولوجية، متأصلة جذورها في طبيعة الدولة وتأثيرها في العلاقات بين مواطنيها. وقد تم الحفاظ على هذه العلاقات بسبب اعتبارات السيادة والسلطة، وأصبحت أكثر صرامة تحت تأثير الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي. وبسبب هذه الأيديولوجيا، فإن بعض الممارسات الحكومية يتجاهل المكانة الرسمية للغة العربية، بحيث باتت هذه الأخيرة مهمشة على مدار السنين.

وفي تقرير كتبه أمنون روبنشتاين في سنة ١٩٨٠، وهو باحث في القانون الإسرائيلي وسياسي، يذكر عدة حالات تبين تجاهل المتعمد لقانون اللغة، وبين هذه الحالات حذف العربية من النماذج واللافتات

في البلد، إذ تبث ٢٠,٥٪ فقط من إجمالي وقت البث الأسبوعي باللغة العربية، ولا تبث برامج باللغة العربية خلال وقت الذروة، أي الأوقات الرئيسية للبث، كما أنها عامة تترجم برامجها إلى العبرية وليس العربية. وفي المقابل تقوم القناة الأولى ببث مزيد من ساعات البرمجة إلى اللغة العربية، لكنها لا تبث البرامج العربية خلال فترة الذروة.

على المستوى التعليمي، لم يتم إنشاء معهد أكاديمي للحفاظ على اللغة العربية وتعزيزها في إسرائيل، بينما أنشأ القانون أكاديمية اللغة العبرية. ولا توجد جامعة إسرائيلية تقدم مواد باللغة العربية، ولا تدرّس اللغة العربية وآدابها في الجامعات الإسرائيلية باللغة العربية، وإنما من خلال العبرية كلغة التعليم. ولم يُسمح أيضاً بإنشاء جامعة عربية، لأن ذلك - طبقاً للسياسة الإسرائيلية - سيساهم في إثراء المجتمع العربي لغوياً وفكرياً. وفي حالة عدم وجود جامعة عربية في إسرائيل، فإن الطلاب العرب يصبحون مضطرين إلى الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية والخارجية، وخصوصاً في الحالات التي يتعذر عليهم فيها الحصول على مقعد لدراسة الطب أو القانون، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان.

أمّا امتحانات التراخيص الحاسمة في مجال القانون والطب والمحاسبة، والتي يتعين على الطلاب اجتيازها لممارسة مهنتهم، فتُقدّم بالعبرية. وقد جرى حديثاً إضافة الإنجليزية كخيار آخر. ومن الجدير بالذكر أن الامتحانات باللغة العبرية (أو الإنجليزية) تزيد الأمور تعقيداً بالنسبة إلى الطلاب العرب الذين درسوا في جامعات غير

إن السياسات القومية مسألة لا يمكن التهرب منها في نقاشات القضايا اللغوية. فتراجع مكانة اللغة العربية في إسرائيل يعود في واقع الأمر، إلى تراجع مكانة السكان العرب الذين حوّلوا من أغلبية إلى أقلية في بلدهم الأصلي. ويمكن القول إن هذا التحول الديموغرافي أدى، فيما يسمى العلوم اللغوية - الاجتماعية، إلى التأثير في "الحيوية اللغوية" للعربية في البلد، لكن ليس بشكل مطلق، نظراً إلى تفاعل عوامل جاذبة وأخرى طاردة عن المركز متعلقة بالصراع الأيديولوجي.

ويعكس وضع العربية في مقابل العبرية في إسرائيل بشكل كبير، التغيير الذي طرأ على موازين القوى الداخلية، أي السلطة والأيدولوجيا التي تمثلها وتعمل وفقها. وقد بيّنت هذه النقطة في بحث أجرته في سنة ٢٠٠٤، بعنوان "التأثير اللغوي - الاجتماعي لسياسات الدولة العرقية: التأثيرات في تطور اللغة لدى السكان العرب في إسرائيل".

فعلى المستوى الاقتصادي - الاجتماعي

يتم تحديد العلاقات بين اللغتين إلى حد كبير من خلال سلطة الأغلبية الحاكمة على الأقلية والأولويات التي تضعها. وبما أن إدارة الدولة، والمواقف العليا، والصناعات الرئيسية، والبورصة، والأعمال التجارية الكبيرة، والخدمات المصرفية، هي تحت السيطرة اليهودية، فإن العبرية هي اللغة المهيمنة. وينعكس هذا الوضع على وسائل الإعلام الإذاعية، فالإعلاميون اليهود يشكلون الأغلبية، ويديرون حتى القسم العربي لسلطة الإذاعة الرسمية. كما أن القناة الرسمية الثانية تهتمش بصورة واضحة الوجود العربي

إنتاج ثنائية لغوية وثقافية أحادية الجانب

هذه السياسة ساهمت في توليد ثنائية لغوية وثقافية أحادية الجانب لدى العرب، تعيدنا إلى المربع الأول الذي يؤكد أن الصراع القومي والأيدولوجي بين الشعبين يؤثر في المواجهة الثقافية والمنافسة اللغوية، وخصوصاً أن اللغة تمثل أحد الرموز البارزة للقومية عامة، وبالتالي لهذين الشعبين المتصارعين خاصة.^{١٣}

موقف المواطنين العرب حيال سياسة اللغة

إن التركيز على تعليم العبرية والموضوعات اليهودية في المدارس العربية مسألة يعتبرها المثقفون العرب في إسرائيل محاولة لتجريد التعليم العربي من الصبغة الوطنية، وتوجيه الطلاب العرب نحو "الأسرلة" (إضفاء الصبغة الإسرائيلية) والقيم اليهودية والصهيونية على حساب لغتهم وثقافتهم العربية.

لكن في المقابل، وبحكم الوضع المفروض عليهم، فإن العرب على بينة من التطبيق العملي للغة العبرية، أي أن معظمهم ينظر إلى العبرية على أنها ضرورية محلياً، فهي غالباً ما تكون شرطاً مسبقاً للتقدم التعليمي والاقتصادي، كما أنه اجتماعياً، يُنظر إلى استعمال العبرية كأمر واقعي لا بد منه عند التواصل مع السكان اليهود في الحياة اليومية، والتعامل مع الأجهزة الرسمية للبلد. وعلى الرغم من تأثير العبرية في السلوك اللغوي للمواطنين العرب الناتج من عملية الاقتراض اللغوي من العبرية إلى العربية

إسرائيلية، ويريدون العودة إلى ديارهم للممارسة في حقولهم. ويركز معظم الجدالات بشأن اللغة العربية في المجال التعليمي على مكانة اللغة العربية في المدارس الإسرائيلية كلغة ذات منزلة أدنى. وعلى الرغم من اعتبار اللغة الثانية في إسرائيل، فإنه ليس هناك اهتمام جدي بتعلمها بين الإسرائيليين، ما عدا في الصفوف العسكرية إلى حد ما. وبصورة عامة، تُعتبر اللغة العربية عديمة الجدوى وهامشية لدى الأغلبية،^{١١} مع أنها اللغة الأم لخمس السكان، واللغة الأولى التي يتم التحدث بها في الشرق الأوسط، وواحدة من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، هذا عدا كونها لغة إنسان، وحضارة وتاريخاً وأدباً وتراثاً غنياً.

وإذا ما قارناً نسبة وجودة تدريس اللغة العربية في المدارس اليهودية الإسرائيلية في مقابل العبرية في المدارس العربية، لوجدنا فرقاً شاسعاً من حيث التعامل مع اللغتين، إذ يُفرض تعلم العبرية على الطلاب العرب بدءاً من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر، بينما تبقى العربية غير إجبارية في المدارس العبرية. أمّا بالنسبة إلى مواد التدريس، فإن منهاج اللغة العبرية المُعدّ للعرب يضم موضوعات ذات صبغة يهودية: أدباً وتاريخاً وديانة، بينما لا يفرض منهاج العربية المُعدّ للمدارس اليهودية الأدب والتاريخ العربي. فما يلفت النظر في منهاج عدم التوازن في عمق وثقل مواد التدريس، كما أن منهاج اللغة العربية للمدارس العربية هو منهاج سطحي، مخفف، لا يشمل أدباً وشعراً وطنياً ينمي الهوية القومية لدى الطالب العربي.^{١٢}

هي وسيلة الاتصال الطبيعية والرئيسية بينهم، على الرغم من سيطرة العبرية على اللغة التي يستعملها كثيرون منهم في الاتصال اليومي مع السكان اليهود، كعلاقات العمل والتعليم، والتعامل مع الأجهزة الرسمية.

إن فاعلية هذه العوامل جمعاء مكملة للتأثير الناتج من تعليم العبرية رسمياً في المدارس العربية. فهذا التعليم حجر أساس في توليد ثنائية اللغة العربية والعبرية بين المواطنين العرب، كما أن الاتصال اليومي مع المجتمع اليهودي الإسرائيلي هو بحد ذاته قناة رئيسية لهذه الثنائية لا يمكن تجنبها. وبالنتيجة، فإن تعلم اللغة العبرية بشكلها الرسمي وغير الرسمي لدى المواطنين العرب هو نتاج عمليتين تدعم فيهما الواحدة الأخرى، وتؤثر بشكل ملحوظ في تصرفهم اللغوي. وهذا التصرف اللغوي - الاجتماعي أصبح يميزهم من غيرهم من العرب، وحولهم إلى مجموعة ربما ينظر إليها البعض بحساسية. كما قد يتم التعامل معهم بتردد وقيود كأنهم إسرائيليون، وفي كثير من الأحيان يتعرضون للتشكيك في هويتهم وانتمائهم، ولنقد غير منصف ناتج من سوء فهم لقضاياهم وأوضاعهم من طرف كثيرين من أشقائهم العرب. ■

بفعل الاتصال اليومي بين الشعبين، فإن العبرية تبقى لغة ثانية بالنسبة إليهم، ولا تحل محل اللغة الأم. ومثلما بينت في دراسة سابقة، فإن الولاء للغة الأم بين العرب في إسرائيل هو مسألة مثبتة، وترجع إلى الحس القومي المتجذر في أبنائها، وإلى أن الشعور بالانتماء إلى الهوية الفلسطينية هو حقيقي وفعلي، ويقوى ويبرز في الأزمات القومية وتحت الضغوطات العنصرية التي يتعرضون لها.¹⁴ وربما يقرّ المواطنون العرب بأن العبرية هي لغة المجموعة المسيطرة، لكن ليس المجموعة الأرفع مقاماً، ولذلك ليس هناك أي احتمال لاندماج أو انصهار لغوي وثقافي من جانب المواطنين العرب. وحتى الجانب الإسرائيلي لن يسمح بمثل هذا الانصهار بسبب أيديولوجيا الدولة، والتي تقتضي المساواة بين القومية والدين، أي أن شعب إسرائيل هو الشعب اليهودي، والإسرائيلي هو اليهودي فقط. ومن ناحية أخرى، فإن الاندماج في بلد تسوده صراعات قومية ليس عملية سهلة من ناحية تربوية واجتماعية. فاللغة العربية بالنسبة إلى الأطفال العرب في إسرائيل، هي اللغة المكتسبة أولاً بشكل طبيعي، كما أن العربية العامية بالنسبة إلى المواطنين العرب

المصادر

- ١ "قوانين جديدة إسرائيلية تنتهك حقوق الفلسطينيين وتناهض الديمقراطية"، "عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل"، شباط/فبراير ٢٠١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:
[https://www.adalah.org/uploads/uploads/Discriminatory_Laws_Arabic_February_2018%20\(2\).pdf](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Discriminatory_Laws_Arabic_February_2018%20(2).pdf)
- ٢ Haya Fisherman and Joshua Fishman (1975), "The 'Official Languages' of Israel: Their Status in Law and Police Attitudes and Knowledge Concerning Them", in *Les etats multilingues: Problèmes et solutions*, edited by Jean-Guy Savard and Richard Vigneault (Quebec: Les Presses de L'Université Laval), pp.497-498.
- ٣ Ibid, pp. 499-500.
والترجمة للكاتبة.
- ٤ Jacob Landau (January 1987), "Hebrew and Arabic in the State of Israel: Political Aspects of the Language Issue", *International Journal of the Sociology of Language*, issue 67, pp. 117-133.
- ٥ Ibid. pp. 119-120.
- ٦ David Kretzmer (1990), *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Boulder, San Francisco, Oxford: Westview Special Studies on the Middle East), pp. 65-166.
- ٧ Bernard Spolsky and Robert Cooper (1991), *The Languages of Jerusalem* (Oxford: Clarendon Press), pp. 116-118.
- ٨ Amnon Rubenstein (1980), *The Constitutional Law of the State of Israel* (Tel Aviv: Schocken), (in Hebrew).
- ٩ شكري عراف (٢٠٠٤)، "المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية).
- ١٠ Salma Arraf (2004), *Sociolinguistic Impact of Ethnic-State Policies, The Effects on the Language Development of the Arab Population in Israel (European University Studies: Series xxxi, Political Science)* (Berlin: Peter Lang Publishing).
- ١١ Elana Goldberg Shohamy and Smadar Donitsa-Schmidt (1998), *Jews vs. Arabs: Language Attitudes and Stereotypes* (Tel Aviv: The Tami Steinmetz Center for Peace Research, Tel Aviv University).
- ١٢ Majed Al-haj (1995), *Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel* (New York: State University of New York Press).
- ١٣ Arraf (2004), op.cit., pp. 176-178.
- ١٤ Ibid., pp. 230-253.